

# مجلس الأمة 2012

آخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على  
www.alanba.com.kw/Local

مرشح الدائرة الثانية يرى أن المجلس المقبل هو الوسيلة الدستورية والديموقراطية للوصول إلى ما يطمح إليه المواطنون

## نواف اللافى لـ «الأنباء»: المشاركة في الانتخابات أرقى أشكال التعبير الحر وواجب لقطع الطريق على كل من يحاول فرض وصايته على الشعب

من يستخدم ويمارس تلك الأدوات في غير موضعها، أيضا في المقابل لابد أن يكون لدينا حكومة قوية قادرة على تنفيذ تلك الاستجابات، وهناك من الوزراء من فند ورد بالحجة والبرهان وأقام الدليل وكسب احترام الجميع.

ما أهم ملامح برنامجك الانتخابي؟

● نحن نخوض الانتخابات انطلاقا من رغبة صادقة في المساهمة في إصلاح الأوضاع في البلاد، والمساهمة في تحقيق تطلعات المواطنين. وفي هذا الإطار، فإن الهدف الأول لابد أن يكون العمل على محاربة الفساد المنتشر بشكل كبير من خلال العمل على إقرار التشريعات اللازمة التي تسهم في وأد هذا الفساد كالرشوة والواسطة، وضرورة دعم مرسوم قانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد الأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، وتفعيل دور ديوان المحاسبة، والعمل من أجل تشريع قانون حماية المبلغ لجرائم الرشوة أو التعدي على المال العام.

● المرحلة المقبلة تتطلب التركيز على قضايا التعليم والصحة والإسكان وقضايا الشباب التي جانب أن يكون لدينا تنمية حقيقية لا تنمية ورقية في المجالات كافة، فلكل الأولويات التي تتلمس حاجة المواطن بشكل مباشر ضاعت بوصلتها في المجلس في المجالس الماضية، ومن المهم أيضا طي صفحة الفترة والتشجعت وتعزز مبدأ المواطنة الحقيقية والبعد عن لغة التخوين، وأن نتحمل جميعا مسؤوليتنا تحت قبة البرلمان، ومسؤوليتنا التشريعية والرقابية بعيدا عن التشنج وتدني لغة الحوار.

برأيك وبشكل مختصر ما المخرج من الأزمة السياسية التي تمر بها البلاد في الوقت الحالي؟

● اعتقد ان علينا جميعا الانصياع لثوابت الدستور وجعله حكما في خلافتنا، وفي كل الاحوال يجب علينا التمسك بقيم الديمقراطية الحقة، والأخلاق في الرأي بشأن تعديل النظام الانتخابي هو أمر جازئ في الممارسة الديمقراطية لكن علينا ألا يتطور هذا الخلاف ليهدد وحدتنا الوطنية وأمننا واستقرارنا حيث لابد من العمل واستقرارنا حيث لابد من العمل ضمن الأطر الدستورية، ومن تلك الأطر أن يقول كل منا ربه في الانتخابات المقبلة حيث المجلس المقبل هو وسيلتنا الدستورية والديموقراطية للوصول إلى صيغ مشتركة للنظام الانتخابي.

### علينا التحرك ضمن

### القنوات الدستورية

### لتعديل اعوجاج

### أي مسار

### تأثير المقاطعة لن

### يكون بالغا وستفوت

### المعارضة الفرصة

### على نفسها في

### المشاركة بالإصلاح

### تقدير الضرورة

### أمر كفه الدستور

### لصاحب السمو الأمير

### وفق المادة «71»

### الأسلم سياسيا أن

### تصدر قوانين الانتخاب

### من المجالس

### التشريعية

### رفض مراسيم

### الضرورة حق دستوري

### ولكن عن طريق

### البرلمان أو المحكمة

### الدستورية

### الاستجاب أداة

### دستورية تستخدم

### في الصالح العام

### وليس من أجل

### تصفية حسابات

### قضايا التعليم والصحة

### والإسكان والشباب

### من أبرز ملامح

### برنامجي الانتخابي

المادة 71 ومع هذا نؤكد ان قوانين الانتخاب يجب ان تصدر من قبل البرلمان، حيث ذلك هو الأسلم غير ان مرسوم الضرورة الصادر من قبل صاحب السمو لم يغير في شكل الدوائر أو عدد أعضائها أو اعداد ناخبيها كما حدث عام 80 حين غيرت الحكومة من توزيع الدوائر الانتخابية لتصبح 25 بدلا من 10، ومن توزيع الناخبين ومع ذلك تقبل الجميع ما حدث وجرت العملية الانتخابية، والآن في الحقيقة لا أعرف سببا لكل هذا الجدل الدائر.

اتخذت خطوة جريئة المشاركة في ظروف صعبة وأنت وجه جديد على الساحة السياسية وهناك من يعتبر ان قرار الترشح في تلك الانتخابات هو بمثابة انتحار سياسي؟

● أنا أرى خلاف ذلك، وأرى أن المشاركة تاريخيا هي القرار الصائب، ودعني أضرب لك مثلا على ذلك بما حدث في انتخابات 1970 حين شاركت بعض القوى والرموز الوطنية وقاطعتها آخرون مثلما كان موقف غرفة التجارة والتجمع الوطني، ونشر إلى نقطة هامة في هذا الموضوع وهي انه رغم العبث الحكومي الحقيقي في الجداول الانتخابية حين ذاك والذي كان من وجهة نظر الكثيرين من ابناء الشعب الكويتي يستلزم المقاطعة غير ان بعض الرموز الوطنية شاركت في الانتخابات حيث شارك على سبيل المثال الدكتور احمد الخطيب وعبدالله النيباري، ونجحت في ذلك الوقت مجموعة محترمة استطاعت ان تشكل معارضة راقية مسؤولة وان تحقق انتاجات سجلها لها التاريخ، حيث كان لها شرف تأميم النفط وأيضا تؤكد على نقطة هامة جدا في ذاك الوقت وهي ان من قاطع لم يخون أو يطمعن في وطنيه ودوافع من شارك، بل كانت له مبرراته ووجهة نظره في إطار من الاحترام المتبادل حتى أدرك المقاطعون من الرموز الوطنية وانباء الشعب الكويتي فيما بعد صحة موقف من شارك في العملية الانتخابية.

في المجالس السابقة كان هناك استياء لدى بعض المواطنين من كثرة الاستجابات فما هو رأيك في هذا الصدد؟

● لا شك ان الاستجاب أداة دستورية لكن يجب استخدامها للصالح العام وليس بهدف تصفية حسابات أو تكسب أو تمرير معاملات غير قانونية وأؤكد ان العيب ليس في تلك الأدوات الدستورية وانما في



مرشح الدائرة الثانية نواف بندر اللافى



المرشح نواف اللافى متحدثا للمذيع ناصر الوقيت

هذا الطريق؟  
● وما تلك المبررات؟ نحترم وجهة من قاطع لكن علينا أن نسمع من القوى السياسية التي قاطعت الانتخابات تبريرات معقولة ومقبولة حيث دستوريا أمر تقرير الضرورة حق خالص للأمر بموجب المادة 71 ومع هذا نؤكد ان الأسلم سياسيا أن تصدر قوانين الانتخاب من قبل البرلمان، وأيضا يبقى هنا السؤال الأهم وهو ماذا ستحقق المقاطعة، وهل ستصل بنا إلى الإصلاح الشامل الذي يريده المواطن الكويتي، حيث بالنهاية المقاطعة هي خطوة تصب في باب الاجتهاد، ومن هنا سبق ودعوت كل المرشحين ممن لديهم رأي مخالف لمرسوم

تأثير تلك المقاطعة من وجهة نظري لن يكون بالغا، واعتقد انها ستفوت فرصة بالغة الأهمية على نفسها بعدم المشاركة حيث ان الإصلاح لا يتم بالمقاطعة، ولكن من خلال عمل إيجابي ومشاركة فعالة في العملية الانتخابية ومن خلال مجلس منتخب لإحداث الإصلاحات المنشودة ومن هنا نؤكد ان المقاطعة لا يمكن اعتبارها حلا باي حال من الأحوال لأي مشكلة كون شروط نجاحها صعبة بل صعبة جدا في ظل أنها ليست محل اتفاق بين ابناء الشعب الكويتي.

لكن من قاطع قد تكون له مبرراته القوية لسلك

### هدفنا الأول العمل

### على محاربة الفساد

### المتفتشي في كل

### أجهزة الدولة ووزاراتها

### وهيئاتها

ولكن كيف ترى وجهة النظر الأخرى التي قاطعت العملية الانتخابية؟

● مع كل الاحترام الكامل لكل القوى السياسية التي أعلنت مقاطعتها للانتخابات غير ان



نواف اللافى



المرشح نواف اللافى في إحدى ندواته السابقة